قراءة في كتاب

التفاسير المختصرة؛ اتجاهاتها ومناهجها

للدكتور/ محمد بن راشد بن محمد البركة

٢

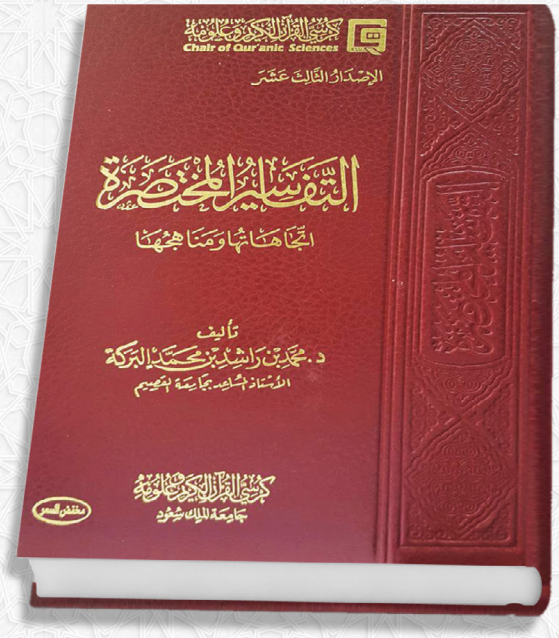

إعداد

محمد مصطفى عبد المجيد

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
www.tafsir.net

قراءة في كتاب

يُعدُّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسةً جادة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقًا؛ وذلك لما تُتيحه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكامن الضعف والقصور التي يتوجب الخطو إلى تلافيها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقويمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، آملًا من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفاق البحثية، والمجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.

موقع تفسير

بيانات الكتاب

اسم الكتاب:

التفاسير المختصرة؛ اتجاهاتها ومناهجها.

اسم المؤلف:

د. محمد بن راشد بن محمد البركة
الأستاذ المساعد بجامعة القصيم.

عدد الصفحات: ٩٨٧

الناشر:

كرسي القرآن الكريم وعلومه
جامعة الملك سعود

تمهيد:

لا يخفى على متأمِّلٍ مدى عناية علماء المسلمين بكتاب الله تعالى، والتصدِّي لبيان معانيه، كما لا يخفى هذا التنوُّع الواسع في طرائق عرض تفسيره، والذي يظهر في مصنَّفات التفسير المتنوعة في أغراضها، وأساليبها، واتجاهات مؤلفيها، وغير ذلك من مظاهر التنوع، والتي منها: التنوُّعُ في أحجامها؛ بين موجَز، ومبسوط، ومتوسِّط بينهما.

وقد انصبَّت عنايةُ أغلب الباحثين في مناهج المفسِّرين على التفاسير المطوَّلة دون المختصرة، وربما كانت هذه العناية بالمطوَّلات لاعتبار مختصراتها فرعًا عنها، فيُكتفى بدراسة أصولها، أو لاتساع مساحة البحث الذي يتيحه طولُ هذه التفاسير على عكس التفاسير المختصرة، خاصَّةً إذا كانت مختصرةً ابتداءً لا اختصارًا من أصل.

ورغم حضور ظاهرة الاختصار في التفسير في المكتبة القرآنية قديمًا وحديثًا إلا أنها لم تلقَ العنايةَ اللائقةَ بها من الدراسة والتحليل، وظلَّت الدراسات في مناهج المفسرين خلوًا عن دراسات جادَّة في هذا المجال، إلا أبحاثًا جزئيةً في قضايا فرعية تفتقر إلى كثيرٍ من التأصيل والتكميل، إضافةً إلى كونها لا تعالج الإشكالات النظرية المحورية المتعلقة بهذه الظاهرة.

وأول سؤال ينبغي أن يُطرح عند التعرُّض لهذه الظاهرة: ما المراد بالاختصار في التفسير؟

وما هو حدُّ التفسير المختصر، والذي يُمكن من خلاله الحكمُ على كتابٍ أنه تفسيرٌ مختصر أو لا؟

وما هي ضوابط الاختصار ومحدِّداته، والتي يُحكَم من خلالها على المختصر بالجودة أو القصور؟

وكذلك دراسة تاريخ هذه الظاهرة، وما الأسباب التي أدَّت إلى ظهورها؟

وما أثر هذه الأسباب في صنيع المختصِرين؟

وبالنسبة للتفاسير المختصرة من غيرها: ما أسباب تعدُّد المختصرات للتفسير الواحد في بعض التفاسير، وعدم ذلك في غيرها؟

وما المعايير التي يُوازَن بها بين هذه المختصرات؟

ثم إنَّ إجابةَ هذه التساؤلات يستلزم جمعًا لهذه المختصرات وتعريفَها وتصنيفَها، وهو مفتقَدٌ -أيضًا- في

دراسات مناهج المفسرين، بل إن كثيرًا من هذه المختصرات غيرُ مشتهرٍ رغم تعدُّدها وكثرتها، وبعضها مشتهر باعتباره أصلًا لا اختصارًا رغم كونه اختصارًا لغيره، وربما بتصريح مؤلفه بذلك.

كل هذه التساؤلات تكشفُ الحاجةَ إلى دراسةٍ جادَّةٍ لهذه الظاهرة، والمؤلفاتِ المتعلِّقة بها، والعنايةِ بجمع أسماء هذه المختصرات، والتعريفِ بمناهج مؤلفيها، إلى غير ذلك من القضايا المتعلقة بها.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي نعرض له في هذه القراءة -وأصله رسالة دكتوراه في قسم القرآن الكريم وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- والذي أجاب عن بعض هذه التساؤلات، وفتح الباب للبحث في إجابة بعضها الآخر؛ حيث اعتنى بتسليط الضوء على عدد من التفاسير المختصرة، ودراسة مناهجها واتجاهات مؤلفيها، والموازنة بينها، وقدَّم بين يدي ذلك بتعريف الاختصار، وذِكر طرقه، وأهم الظواهر المشتركة في التفاسير المختصرة، في دراسة حافلة قاربت الألف صفحة، تُعد جديدةً في بابها، وتفتح آفاقًا واسعة للعناية بهذا النوع من كتب التفسير.

محتويات الكتاب:

قسم المؤلف كتابه بعد المقدمة إلى ثلاثة أبواب رئيسة:

الباب الأول منها هو كالتمهيد للدراسة، تناول فيه عددًا من المقدِّمات النظرية المهمة بين يدي دراسته في ستة فصول:

فعرَّف في الفصل الأول بالتفاسير المختصرة، وذكر أنها على نوعين:

- المختصرة من غيرها، وبعض أفراد هذا النوع قد يكون طويلًا بذاته، إلا أن اعتبارها مختصرات إنما هو بالنسبة إلى الكتب التي اختُصرت منها.
- والمختصرة ابتداءً، أو المختصرة بذاتها، وهذه يُشترط فيها الاختصار المُطلَق، وتحتاج إلى تحرير ضابط للاختصار، وهذا ما تعرَّض له في أحد مباحث هذا الفصل.

وعلى هذا التقسيم بنى المؤلف دراسته للتفاسير المختصرة، حيث قسَّم التفاسيرَ محلَّ الدراسة على بابين: الباب الثاني في التفاسير المختصرة من غيرها، والثالث في التفاسير المختصرة ابتداءً.

ثم خصَّص الفصل الثاني من هذا الباب لمسرد إحصائي للتفاسير المختصرة التي وقف عليها، ونصَّ على عدم استقصائه في هذا المسرد، فذكر مائة وأربعين (١٤٠) تفسيرًا مختصرًا ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، ومنها ما هو مختصر من غيره، وما هو مختصر ابتداءً.

وذكر في الفصل الثالث أربعةَ طرقٍ للاختصار سلكها مصنِّفو التفاسير المختصرة، فذكر طريقة الشرح الممزوج، والعناية بمتانة العبارة ودقتها، والاقتصار على أهم المعلومات، واستعمال الاختصارات والرموز، وكان يشير إلى هذه الطرق في دراسته التطبيقية في البابين التاليين أثناء دراسته لمناهج المختصرين.

وخصَّص الفصل الرابع للتعرُّض لبعض الظواهر التي تجلَّت له في بعض التفاسير المختصرة من خلال الدراسة، ثم وازن في الفصل الخامس بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين.

ثم عرَّف تعريفًا مختصرًا في الفصل السادس ببعض التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها، فعرَّف بأربعة عشر (١٤) تفسيرًا، منها ما نصَّ مؤلفه على أنه اختصار لغيره، ومنها ما لم ينصَّ وإنما قال ذلك غيره من أهل العلم.

ولهذا الفصل أهمية في حدود البحث التي اختطَّها المؤلف لنفسه؛ حيث اختار أن يجعل هذه التفاسير خارج حدود بحثه؛ لاشتهارها بأنها تفاسير أصول.

ثم شرع في التعريف بالكتب محلِّ الدراسة:

فتعرض في الباب الثاني للتفاسير المختصرة من تفاسير أخرى، وجملة ما تناوله بالدراسة من هذا النوع خمسة وثلاثون (٣٥) تفسيرًا.

ولما كانت بعض تفاسير الأصول قد اختُصرت عدة مرات، ومن ثَمَّ أُحْتِيجَ إلى الموازنة بين مختصراتها، فقد قسَّم هذا الباب إلى فصلين؛ جعل الأول منهما مختصًّا بالمختصرات المتعدِّدة لتفسير واحد، وتعرَّض فيه لمختصرات خمسة تفاسير أصليَّة، يعرِّف فيها بالأصل وترجمة مؤلفه، ثم يعرِّف بكل مختصَر ومؤلِّفه، ويستعرض منهجه في الاختصار، ثم يقوِّم المختصَر بذكر أبرز ميزاته والمآخذ عليه، واختصَّ هذا الفصل بعقد موازنة بين المختصرات المتعددة للتفسير الواحد.

ثم اختصَّ الفصل الثاني بالمختصرات المفردة، وقسَّمها إلى مختصرات المتقدمين ومختصرات المتأخرين، وجعل عناصر الدراسة نفس عناصر الفصل الأول دون الموازنة المذكورة، وعرَّف بثلاثة مختصرات للمتقدمين -على اصطلاحه، وسبعة مختصرات للمتأخرين.

وفي كل ذلك يشير المؤلف باختصار إلى المخطوط أو المفقود من مختصرات نفس التفسير الأصل ما وقف عليه.

ثم كان الباب الثالث في التفاسير المختصرة ابتداءً، درس فيها سبعة تفاسير، مع سرد بقية المطبوع منها -وعدتها ستة عشر تفسيرًا- مقرونًا بكلام موجز في مناهج مؤلفيها، وقسَّمها إلى تفاسير المتقدمين وتعرَّض فيها لثلاثة تفاسير، وتفاسير المعاصرين: ما كان منها صادرًا عن اللجان والهيئات، وما كان صادرًا عن الأفراد.

ثم ختم كتابه بأهم نتائج بحثه والتوصيات.

هدف الكتاب:

نصَّ المؤلف على أهدافٍ ثلاثة لبحثه في مقدمة الكتاب، وهي:

١- دراسة التفاسير المختصرة من حيث: تحديد المراد بها، وإحصائها، وبيان أبرز الظواهر المتعلقة بها، وطرق الاختصار فيها، والموازنة بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين، وذكر أبرز التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها.

٢- دراسة مناهج التفاسير المختصرة من تفاسير أخرى، وتقويمها بذكر أبرز ميزاتها والمآخذ عليها، مع عقد مقارنة بينها إذا كانت مختصرات متعددة لتفسير واحد.

٣- دراسة مناهج التفاسير المختصرة ابتداءً، سواء كانت من تأليف المتقدمين أو المعاصرين، مع ذكر أبرز ميزاتها والمآخذ عليها[1].

الإشكالات الرئيسة للكتاب:

يلحظ الناظر في دراسات مناهج المفسرين أن التفاسير المختصرة لم تلقَ حظَّها من الدراسة والعناية، مع كثرتها وتنوُّعها، بل مع شهرة بعضها شهرة واسعة كتفسير الجلالين مثلًا، ويمكن القول أن هذا هو الإشكال الرئيس لدى مؤلف الكتاب، والذي دارت حوله دراسته، إلا أن اقتحام هذا الإشكال تفرَّع به إلى عدد من الإشكالات، والتي اجتهد المؤلف في حلِّها والتعامل معها.

(١) التفاسير المختصرة، ص٩.

وَضع ضابطٍ للحكم على تفسير بأنه مختصر:

لم يجد المؤلف إشكالًا في وضع ضابط للتفاسير المختصرة من غيرها؛ حيث إنَّ الاختصار حينها يكون نسبيًّا بالنظر إلى التفسير الأصل، حتى لو كان المختصر مبسوطًا، وبيَّن أنَّ الذي يحتاج إلى وضع ضابط هو التفاسير المختصرة ابتداءً؛ فإن الاختصار فيها ينبغي أن يكون مطلقًا، وكان هذا أول الإشكالات التي تعرَّض لها المؤلف.

اجتهد المؤلِّف في وضع حدٍّ تقريبيٍّ للتفاسير المختصرة، وخلص إلى أن الأمر يعود إلى الاجتهاد والتقريب، وأن وضعَ حدٍّ صارمٍ للحكم على التفسير بأنه مختصر أم لا أمرٌ في غاية الصعوبة، وذكر ضابطًا تقريبيًّا للتفسير المختصر بذاته أنه: (ما اتُّفق على اعتباره تفسيرًا مختصرًا كتفسير الجلالين مثلًا، ويُلحق به ما كان قريبًا منه جدًّا)[1].

حدود البحث في (التفاسير المختصرة):

لا شكَّ أن دراسة التفاسير المختصرة بعمومها موضوع ضخم، وأن الباحث الذي يريد أن يضع لبنةً فيه لا بدَّ له من تحديد إطار محكم لبحثه، ويبقى إتمام ما هو خارج هذا الإطار مجالًا رحبًا للباحثين سواه بعد ذلك.

وقد اجتهد المؤلف في وضع حدود لبحثه، ويمكن أن نُرتِّب ما ذكره مِن حدود فيما يلي:

١- اقتصر المؤلف على دراسة مناهج التفاسير المختصرة مما وقع له مطبوعًا دون المخطوط، مع كونه يشير بإيجاز في أكثر الكتب إلى ما وقف عليه من أسماء المختصرات المخطوطة والمفقودة لنفس الكتاب.

٢- اقتصر على ما كان مقبولًا في الجملة، دون تفاسير الرافضة والإباضية وغلاة الصوفية ونحوهم.

٣- اقتصر في دراسته على التفاسير الكاملة، لا غيرها سواء أكانت مقتصرة على بعض أجزاء القرآن، أم موضوعاته كآيات الأحكام ونحو ذلك.

٤- لم يتناول بالدراسة التفاسير المشتهرة بأنها أصول، وإن كانت في الأصل مختصرة من غيرها، وعقد لها فصلًا من الباب الأول في التعريف بها على سبيل الإيجاز، والكلام عن صحة اعتبارها اختصارًا لأصل من عدمه.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحدود: اقتصار الكتاب على المطبوع حتى شهر ربيع آخر عام ١٤٣١هـ، وهو

(١) التفاسير المختصرة، ص٣٢.

تاريخ مناقشة الرسالة أصل هذا الكتاب، وقد ذكر المؤلف أنه أبقاها على ما كانت عليه حينذاك ولم يُضف إليها رغم أن طباعتها كانت عام ١٤٣٦هـ.

منهجية التعريف بمناهج المؤلفين للتفاسير المختصرة:

خطَّ المؤلفُ لنفسه سبيلًا واضحًا في التعريف بمناهج المؤلفين، وقد نصَّ عليه، والتزمه في كتابه رغم ما اعترى ذلك من بعض الصعوبات في تفاصيل بعض الكتب.

وقد سلك في التعريف بالكتاب ما يلي:

فهو يصدِّر بتمهيد يعرِّف فيه بالتفسير الأصل ومؤلفه -إذا كان التفسير مختصرًا من تفسير آخر، وهو ما أفرد له الباب الثاني، وقد راعى في ذلك الإيجاز غير المخلِّ، فيعرِّف بالمؤلف باختصار مع الإحالة للمصادر الأصلية، ثم يعرِّف بتفسيره، ويضمِّنه إجمالًا لأبرز ملامحه ومميزاته، ويشير في الحاشية إلى أهم الدراسات التي أُفردت في دراسة منهجه.

ثم ينتقل إلى التعريف العام بالمختصَر ومؤلفه؛ فيُعرِّف بالمؤلف، وربما لاقى في ذلك بعض الصعوبات حال عدم شهرة المؤلف، خاصةً بعض المعاصرين، ثم يعرِّف بالكتاب ويذكر طبعاته، ويصفها وصفًا موجزًا منوِّهًا على ما تتميز به الطبعة إن كان بها ما يميِّزها، ويوازن بين الطبعات إن تعدَّدت، وينوِّه على باعث المختصِر على الاختصار إن ذُكِر.

ثم يُسهب في عرض منهج المؤلف في الاختصار، ويعرض ذلك في صورة نقاط، ويمثِّل لما يحتاج إلى التمثيل، ويعقِّب بعنوان فرعي: (الملحوظات الواردة)، والذي يذكر فيه أبرز مميزات الكتاب وعيوبه، ويحافظ على المنهج العلمي في النقد، ومحاولة التماس الأعذار فيما يراه خطأً، ويُلاحَظ بُعدُه عن الجزم في إصدار الأحكام في عدة مواطن.

ثم يوازن بين المختصرات المتعددة للتفسير الواحد إذا كان للتفسير الواحد عدة مختصرات، وهو ما أفرد له الفصل الأول من الباب الثاني، وكان أطول هذه الموازنات في مختصرات تفسير ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، حيث تناول بالدراسة خمسة عشر مختصرًا مطبوعًا له.

استنباط منهج المختصِر في الكتاب:

من إشكالات البحث في مناهج المفسرين عمومًا محاولة استخلاص المنهج الذي انتهجه المفسِّر في كتابه، وفي موضوعنا هذا فالإشكال أدقُّ؛ فهو يبحث في منهج اختصاره للتفسير، سواء أكان مختصرًا من غيره أم مختصرًا ابتداءً.

ومعلومٌ أن كثيرًا من المفسِّرين لا يصرِّحون بمناهجهم في تفسيرهم، وكذلك المختصرون، ثم إنَّ مَن يصرِّحون بمناهجهم في التفسير أو الاختصار ربما يلتزمون ما ذكروه أو لا، والتزامهم هذا على درجات أيضًا.

وقد اعتنى مؤلف (التفاسير المختصرة) بتحديد منهج الاختصار الذي سلكه مصنِّف التفسير؛ باختصار ما ذكره المختصِر في مقدمة مختصره في نقاطٍ إن وُجد ذلك، ولم يكتفِ بذلك؛ بل حاكم إليها عملَ المختصِر، وناقشها، وأضاف إليها، ونقدها أحيانًا، أما إذا لم ينصَّ المختصِر على منهجه في مقدمته فقد اجتهد المؤلف بنفسه في محاولة استخلاصه من خلال الكتاب.

ومن خلال ما اجتمع في هذا الكتاب من الكلام في مناهج المختصرين يمكن إثراء البحث في طرائق الاختصار وملامحه، والموازنة بين أساليبه، مع الاستفادة من التمثيل الذي أفرزته هذه الدراسة التطبيقية للتفاسير المختصرة.

أبرز مزايا الكتاب:

لا نكاد نجد في الدراسات القرآنية المختصة بمناهج المفسرين مَن يعتني بدراسة مناهج التفاسير المختصرة، ومن هنا تبرز أهمية هذا الكتاب في دراسته لهذا العدد من التفاسير، مع ما صاحب هذه الدراسة من كشفٍ لعدد من القضايا المنهجية التي لا تنكشف عادةً إلا من خلال الدراسة التطبيقية الموسَّعة.

فمن ذلك: ما كشفه هذا الكتاب من تعدُّد أغراض الاختصار لدى المؤلفين، واختلاف تعبيراتهم عن أغراضهم في الاختصار، وكذلك تنوع وجوه الاختصار وطرائقه، والوقوف على ما يحسن منها وما لا يحسن من خلال الموازنة بين عدة كتب من المختصرات المذكورة.

كما تُعد هذه الدراسة مع هذا العرض الموسَّع لهذه الكتب المختصرة مفتاحًا لمن أراد أن يسلك سبيل الاختصار في التفسير؛ بالاطلاع على الجهود المتنوعة في الاختصار، وما يُمدح من مسالكها، وما يؤخذ عليها؛

للاستفادة من ذلك في المنتج الجديد، وكذا عدم تكرار الجهود كما أشار المؤلف فيما يتعلق بمختصرات تفسير ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، والتي يظهر من مقدِّمات عددٍ من مختصريه عدمُ استيفائهم الاطلاع على جهود السابقين في اختصار نفس الكتاب.

كذلك يُعدُّ هذا الكتاب تمهيدًا في دراسة سائر التفاسير المختصرة، أو التوسعة في دراسات مستقلة لبعض المختصرات، خاصة التفاسير المختصرة ابتداءً.

ومن مزايا الكتاب أمانة النقل والعزو إلى المصادر الأصلية والمراجع، وكذلك إلى المواقع الإلكترونية، وأحيانًا بعض المكالمات الهاتفية مع بعض الباحثين أو المؤلفين لبعض المختصرات أو ذويهم لتحصيل بعض المعلومات حول الكتاب.

أهم الملاحظات:

تتعدَّدُ وجهات النظر في الأعمال العلمية، لذا فقد تبدو بعض الملاحظات على أحد الأعمال، ولا يقدح ذلك في قدره وفائدته.

ويُمكن أن يؤخذ على كتاب (التفاسير المختصرة) عدد من المآخذ، منها ما هو منهجيٌّ ومنها ما هو فنيٌّ، فمن المآخذ المنهجية:

١- بالرغم من أن المؤلف قد جعل عنوانًا لكتابه: (التفاسير المختصرة؛ اتجاهاتها ومناهجها) إلا أنه لم يميز بين اصطلاحي الاتجاهات والمناهج، ولم يَظهر لهذه المغايرة في عنوان الكتاب أثرٌ في كتابه في دراسته للتفاسير المختصرة.

فهل المؤلف لا يفرِّق بينهما؟ وإن فرَّق فما المراد باتجاه التفسير المختصر؟ وهل الحكم على اتجاه التفسير الأصل ينسحب على مختصراته؟ وإن كان لا ينسحب؛ فما ضابط الحكم في ذلك؟ وهل اختلفت بعض المختصرات في اتجاهاتها عن اتجاهات أصولها؟

ثم ما تعريفه لمنهج التفسير المختصر؟ أيقصد منهج التفسير أم منهج الاختصار؟ وما الذي قصد بحثه في دراسته للتفاسير موضوع البحث؟

لقد سبَّب عدمُ التمييز نوعَ تشويشٍ، خاصة إذا وازنَّا بين ما ذكره في مناهج التفاسير المختصرة من غيرها والتفاسير المختصرة ابتداءً؛ فقد غلب على الأولى الكلام عن منهجية الاختصار وكأنَّ ما ذكره في التعريف بالتفسير الأصل كافيًا في التعريف بمنهج الكتاب، بينما كان كلامه في مناهج التفاسير المختصرة ابتداءً أشبه بكلام الباحثين في مناهج المفسرين.

فهل يَعتبر المؤلف أن منهج التفسير المختصر هو منهج الأصل فيكتفي به، ويستعرض منهج الاختصار؟ إن كان كذلك فقد كانت هذه القضية في حاجة إلى بيان وتأصيل قبل الخوض في الدراسة التفصيلية للتفاسير، خاصة وأنه من خلال المختصرات التي درسها المؤلف يتبيَّن أن ثمَّة فروقات في منهج التفسير في بعض المختصرات عن أصولها، فكانت هذه القضية بحاجة إلى دراسة وإجابة على جملة من الأسئلة، منها:

إلى أيِّ مدى يمكن أن يختلف منهج المختصر عن منهج الكتاب الأصل؟

وأي درجة من الاختلاف يُمكن أن تُخِلَّ بكون الكتاب مختصرًا من غيره؟

ولا يخفى ما لأثر هذه المسألة في حلِّ إشكال تعريف الاختصار في التفسير، ووضع محدّداته وضوابطه التي يُحكم عليه من خلالها.

٢- من القضايا المتعلِّقة بصُلب موضوع الكتاب: تحرير مصطلح التفسير، وبيان ما يخرج به التفسير المختصر عن عدِّه من جملة التفاسير المختصرة إلى كتب الغريب أو التفاسير الجزئية.

ومع أهمية هذه المسألة إلا أنها بدت غامضة إلى حدٍّ ما في الكتاب؛ ففي فصل التعريف بالتفاسير المختصرة عقد المؤلف مبحثًا تعرَّض فيه للفرق بين التفسير المختصر وتفسير كلمات القرآن، وبعد أن ارتضى في تعريف التفسير المختصر بأنه بيان معاني القرآن الكريم بعبارة وجيزة وألفاظ قليلة، اعترض على عدِّ المؤلفات في تفسير كلمات القرآن من التفاسير المختصرة؛ لأنها لا تشتمل على بيان معاني التراكيب بل تقتصر على الألفاظ فقط.

وقد تسبَّب هذا في تردُّد المؤلف في عدِّ مختصر ابن صُمادح التجيبي (ت ٤١٩هـ) لتفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) من جملة التفاسير المختصرة، والذي اقتصر فيه مؤلفه على تفسير الألفاظ الغريبة على أكثر الناس، حتى كان من أسمائه التي عُرف بها: «المختصر في غريب القرآن».

وبيَّن المؤلف سببين رجَّح بهما عدم استبعاد هذا الكتاب من التفاسير المختصرة:

الأول منهما: عدم تمحُّض الكتاب لتفسير الغريب فقط، بل يذكر أنواعًا أخرى من علوم التفسير وإن كان ذلك قليلًا جدًّا.

والثاني: كونه أقرب لكتب التفسير في الطريقة والمنهج منه إلى كتب الغريب[1].

فهل الضابط في التفريق هو التعرُّض لمعاني التراكيب من عدمه كما ذكر أولًا، أم ذِكر أنواع أخرى من علوم التفسير في الكتاب كما ذكر ثانيًا؟ وما هي هذه الأنواع التي يدخل بها المصنَّف في جملة كتب التفسير، ويخرج منها بفقدها؟

ومن الناحية التاريخية: فهل كانت طريقة الاختصار بالاقتصار على الغريب متكررة في صنيع المختصرين؟

وهل كان ذِكر المؤلف لمختصر التجيبي لابن جرير اختيارًا منه لكتاب من هذا النوع رأى أنه قد توفَّرت فيه شروط التفسير المختصر فخرج به عن حد كتب الغريب، بخلاف غيره مما لم يذكره؟

وماذا عن تصنيف أمثال هذه الكتب عند المترجمين لأصحابها وأصحاب كتب الفهارس وغيرهم: أعدُّوها من كتب التفسير أم الغريب أم غير ذلك؟

لا شكَّ أن هذه الأسئلة لها تعلُّق قوي بتحرير مصطلح التفسير عند أهل العلم من خلال اختصارهم لكتب التفسير، ومن خلال حكمهم على كتاب ما بأنه تفسير مختصر، أو أنه خرج باختصاره عن وصف التفسير، وكان من المناسب طرح هذه القضية ومناقشتها في هذا البحث بصورة أعمق.

٣- ما خلص إليه في حدِّ التفسير المختصر ابتداءً؛ فإنه وبعد إثارة إشكال وضع الحدِّ صرَّح أنَّه من الأمور المتعذِّرة، وهذا وإن كان مقبولًا كنتيجة قد تتعدَّد فيها وجهات النظر إلا أنه كان يسعه أن يضع حدًّا لذلك في كتابه خاصَّةً، لا حدًّا مطلقًا، لا سيما وقد نصَّ على محاولة إحصاء التفاسير المختصرة في أهداف البحث، وإلا فقد يَرِد على صنيعه إيرادُ بعض ما عدَّه من المختصرات مما قد يُخالَف فيه، أو عدم إيراد بعض المختصرات الأخرى مما هو قريب من المذكور.

فمن ذلك مثلًا: تناوله لتفسير الوجيز للواحدي (ت ٤٦٥هـ)، ثم تفسير جامع البيان للإيجي (ت ٩٠٥هـ)، وجامع البيان يقارب حجم الوجيز مرة ونصف تقريبًا، بينما لم يتعرض مثلًا للتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي

(١) التفاسير المختصرة، ص١٦٤.

(ت ٧٤١هـ)، بالرغم من أن حجمه يزيد على المرة والنصف من الوجيز بنسبة يسيرة، وهذه النِّسب من خلال العدِّ التقريبي لعدد الكلمات باستخدام الحاسوب، فما الذي أدخل هذا في حدود بحثه وأخرج ذاك؟!

ثم إن المؤلف في هذه المسألة نقل كلامًا لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإحياء» يُمكن أن يفيد في تقريب هذا الحدِّ، وهو قوله: (فما مِن علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء... فالاقتصار في التفسير ما يبلغ ضعف القرآن في المقدار، كما صنَّفه الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ) وهو «الوجيز»، والاقتصاد ما يبلغ ثلاثة أضعاف القرآن، كما صنَّفه من «الوسيط» فيه، وما وراء ذلك استقصاء مستغنًى عنه فلا مردَّ له إلى انتهاء العمر)[١].

ورأى المؤلف أن هذا الحدَّ غير منضبط عند التأمُّل، وعلَّل لذلك بأن تحديد التفسير الذي يبلغ ضعف القرآن أمرٌ عسيرٌ جدًّا فيما يرى، واعترض أيضًا بقوله: (ثم ما هو حكم التفسير الذي يبلغ ضعفي القرآن مثلًا: هل هو من الاقتصار -الاختصار- أو الاقتصاد -التوسُّط؟)[٢].

وكأنه فهم من كلام الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ أن الضعف هو ما يماثل عددُ كلماته عددَ كلمات القرآن، والثلاثة أضعاف هو ما يماثلها ثلاث مرات، وبقي ما يماثله مرتين، وهذا الفهم مُعترَض عليه؛ فإن ظاهر كلام الغزالي في اعتبار الضعف أي: ما يماثل عدد كلمات القرآن مرتين، ففي اعتراض المؤلف نظر.

٤- جعل المؤلف من حدود بحثه في صفة التفاسير المختصرة محل الدراسة أن يكون التفسير مقبولًا في الجملة، وهذا ضابط غريبٌ غيرُ محكم؛ فإن القبول نسبيٌّ، وهو لم يضع حدًّا لهذا القبول، وما يكون مقبولًا لدى المؤلف ربما لا يكون مقبولًا عند غيره، والعكس كذلك، فالأولى وضع ضوابط واضحة لهذا الحدِّ إن اعتبره حدًّا في اختياره.

ومن أمثلة عدم إحكام هذا الضابط أن من جملة التفاسير التي تناولها بالدراسة: «تنوير الأذهان من تفسير روح البيان» للصابوني، وهو اختصار لـ«روح البيان» لأبي الفداء الإسلامبولي البروسوي (ت ١١٢٧هـ تقريبًا)، وهو رَحِمَهُ اللَّهُ جَلْوَتي نسبة إلى الطريقة الجَلْوَتية، وهي إحدى الطرق الصوفية، كما نقله المؤلف، بل نقل عن الكوثري قوله في البروسوي بأنه كان غاليًا في وحدة الوجود![٣]

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٥٢).

(٢) التفاسير المختصرة، ص٣١.

(٣) يُنظر: التفاسير المختصرة، ص٥٨٨.

وقد ذكر مؤلف التفاسير المختصرة في التعريف بروح البيان أنه مليء بمصطلحات الصوفية التي ربما استغلق الكلام بسببها وصار غيرَ مفهوم، وأنه وإن كان تفسيرًا صوفيًّا إشاريًّا لا باطنيًّا فلسفيًّا إلا أنه قد وقع في بعض الشطحات الشنيعة جدًّا، كما وصفها المؤلف!

فما السبب في ذكر اختصار لهذا الكتاب رغم وضع هذا الضابط ضمن ضوابط الكتب المختارة؟ وهل السبب أن المختصر ربما هذَّبه من هذه الشطحات المشار إليها، فيكون الضابط مختصًّا بالتفسير المختصر نفسه دون أصله؟

إن كان الأمر كذلك؛ فالضابط المذكور يحتاج إلى بيانٍ في هذه الجزئية، ولكن رغم ذلك فقد ذكر من المآخذ على مختصره للصابوني أنه لم يتعرض في منهج الاختصار ولا في مقدمته كلها إلى أمر هو مِن أبرز المآخذ على التفسير الأصل، وهو نقله كلام الصوفية وإشاراتهم في تفسير الآيات، مع اشتمال بعض تلك النقول على شطحات عقدية بعضها قد يكون من النوع الخطير الذي يُخشى على صاحبه من الزندقة إن كان يعتقد ذلك، كما يقول صاحب التفاسير المختصرة[1].

ولعل هذا المثال يدل على غموض هذا الضابط وحاجته إلى إحكام إن ارتضاه المؤلف حدًّا في التفاسير المختصرة محل الدراسة.

ثم إن كان هذا ما ارتضاه المؤلف في نطاق بحثه؛ فإن دراسة ظاهرة الاختصار من حيث أسبابها وتاريخها وأساليبها وغير ذلك من القضايا المتعلقة بها لا يمكن أن تتحقق إلا بدراسة موسَّعة شاملة لما استبعده.

٥- مما سبق ذكره من المآخذ المنهجية، ومع القراءة التحليلية للكتاب: يتضح أثر اتساع دائرة البحث على تحرير المقدمات النظرية، وعلى دراسة مناهج المفسرين دراسة وافية، وعلى توفية نتائج هذا البحث الحافل حقَّها من الجمع والتحليل، إلا أن المؤلف قد فتح بهذه الدراسة بابًا لمن وراءه في استدراك ذلك، والبناء من خلال هذه التجربة القيِّمة النافعة.

(١) يُنظر: التفاسير المختصرة، ص٥٩٥.

ومن المآخذ الفنية على الكتاب:

١- فيما يتعلق بترتيب الكتاب وتبويبه: اجتهد المؤلف في تبويب الكتاب بصورة حسنة تيسِّر الوصول للمقصود، إلا أنه رغم ذِكره أن الدراسة قابلة للزيادة عليها ففي تبويبه ما لا يساعد على ذلك.

فمن ذلك: تقسيمه للتفاسير المختصرة من تفاسير أخرى إلى تفاسير متعددة لتفسير واحد، ومختصرات مفردة، وهذا التقسيم يختلُّ حال الإضافة للمختصرات المفردة؛ فإذا ظهر تفسير آخر لهذه التفاسير -خاصة وقد أشار إلى بعض مخطوطاتها ومنها ما هو لمعاصرين- احتيج إلى نقل الكتاب من الفصل الثاني إلى الفصل الأول.

هذا بالرغم من أن هذا التقسيم لا فائدة منه سوى التفريق بين ما سيُدرج فيه عنصر الموازنة بين المختصرات المتعددة للتفسير الواحد، وما لا موازنة فيه لانفراده، ولا بأس باختلاط هذا بذاك مع إضافة هذه المسألة فيما يُحتاج إليه من ذلك، ومن ثمَّ دمج الفصلين وترتيب الكتب على وفيات أصحاب تفاسير الأصول التي اختُصرت منها هذه المختصرات، ثم ترتيب مختصرات الكتاب الواحد على وفيات أصحابها؛ فيكون البحث أكثر ترتيبًا وأيسر في الإضافة.

٢- كتاب حافل بهذه الصورة يفتقر إلى عدة فهارس: فهرس الأعلام، وفهرس للكتب، ويمكن تقسيمه إلى مطبوع ومخطوط، ويُنتفع جدًّا بفهرس المخطوط، كذلك فهرس للمصطلحات المبثوثة: كالتفسير المفرد، والشرح الممزوج، والتفسير الإجمالي، ونحوها.

كذلك كان من الممكن عمل جداول مساعدة بأسماء مختصرات كل كتاب مع أسماء مؤلفيها وذكر المفقود منها والمخطوط.

الخاتمة

هذه قراءة مختصرة لهذا الكتاب القيِّم (التفاسير المختصرة) لمؤلفه د. محمد بن راشد بن محمد البركة، كشفت محاور هذا الكتاب ومميزاته وبعض الملاحظات التي لا تُنقص من قيمته، وسلَّطت الضوء في ثناياها على عدة آفاق للبحث في هذا الموضوع فتحها هذا الكتاب النافع، فمن ذلك:

١- دراسة ظاهرة الاختصار في التفسير بصورة أوسع، والعناية بمناهجها وطرقها والموازنة بينها، والوقوف على دوافعها، والموازنة بين المختصرات، خاصة مختصرات المتقدمين والمتأخرين.

٢- دراسة ظاهرة الاختصار في التفاسير التي اشتُهر أنها تفاسير أصول وهي مختصرة من غيرها، والتي أخرجها المؤلف من نطاق بحثه.

وإن كان بعض هذه التفاسير قد لاقى عناية خاصة في دراسة منهج مؤلفه؛ إلا أن المقصود من هذه التوصية العناية بكونه مختصرًا لأصل، والموازنة بين المختصر والأصل، وما الذي حذفه وما الذي اقتصر عليه، ودرجة خدمة المختصر وتكمليه للأصل، والذي يظهر جليًّا في هذه الكتب، والتي لم تكتفِ بالحذف والتهذيب فقط.

٣- دراسة التفاسير المختصرة ابتداءً دراسة موسَّعة مستقلة، كالوجيز للواحدي، وتفسير الإيجي، وتفسير الجلالين، مع العناية بدراسة حواشيها إن وُجدت واستيفائها والموازنة بينها.

٤- تحقيق أهم مخطوطات التفاسير المختصرة، والتي تتميز بشهرة مؤلفيها، أو بأسبقيتها على غيرها، ومثال ذلك: في تفسير ابن كثير الذي اختُصر كثيرًا، وما زال يُختصر حتى صدرت له عدة مختصرات بعد تأليف هذا الكتاب؛ فما زال أول مختصر للكتاب مخطوطًا، وهو «البدر المنير الملخص من تفسير ابن كثير» لعفيف الدين الكازروني (ت ٧٨٥هـ)، وهو معاصِر لمؤلف الأصل، وغير ذلك من مختصرات التفاسير الأخرى الجديرة بالعناية والتحقيق.

٥- تكميل هذه الدراسة النافعة بدراسة ما فاتها من المطبوع، وما طبع بعد صدورها، وما هو خارج حدود البحث التي حدَّها مؤلفها، وتكميل مباحثها وموازناتها.

٦- تسليط الضوء على الإشكالات العلمية التي أثارتها دراسة التفاسير المختصرة، والتي ستفيد في الدرس التفسيري بصفة عامة، والتي أُشير إلى بعضها في ثنايا عرض الملحوظات المنهجية على الكتاب.